من يتحمل المسؤولية؟

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي أمس الأول الثلاثاء أنه سيرفع أمر عدم اكتمال نصاب جلسات المجلس إلى سمو الأمير خلال لقائه البروتوكولي به الأحد المقبل، وبين أن الأزمة الدستورية ستطول مما سيبقي مجلس 2009 قائما ويمنع الحكومة من إصدار مراسيم ضرورة وتعليق ميزانيات الدولة.

في المقابل، لا يزال نواب الأغلبية المُنتفية يصرون على أنهم سيقاطعون الانتخابات المقبلة في حال تم تغيير نظام الانتخاب بتقليص عدد الأصوات لكل ناخب أو تعديل الدوائر الانتخابية، إلا أن المفارقة كانت بإعلان ثلاثة نواب من الأغلبية المُنتفية في نفس اليوم عدد الموقعين على عريضة رمضان الداعية إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، إذ قال الأول إن العدد تجاوز 7 آلاف موقع، بينما أكد الثاني أن العدد بلغ 20 ألفا، وأصر الثالث على أن المؤيدين للمقاطعة تجاوز 70% من الشعب الكويتي بما يقارب 800 ألف مواطن، أي أن 3 نواب قدموا 3 أرقام مختلفة لنفس العريضة التي انتقلت من دواوين النواب إلى صالات الأفراح قبل أن تتجول تحت الطلب في شوارع الكويت برسم التوصيل، وتصبح لاحقا مجرد عريضة بإمكانك التوقيع عليها عبر إرسال رسالة نصية قصيرة.

النائب أحمد السعدون طالب بأن يُحل مجلس 2009 وتدعو الحكومة لانتخابات المجلس المقبل وفقا لنفس النظام الانتخابي (5 دوائر بـ4 أصوات) وليذهب بعد ذلك من يشاء إلى المحكمة الدستورية لتقضي بمسألة عدالة قانون الانتخاب ودستوريته، والكلام حينما يأتي من السعدون هذه المرة يجب ألا يؤخذ على إطلاقه فهو من أكد سلامة إجراءات حل مجلس 2009 التي أبطلتها المحكمة الدستورية، ثم عقد اجتماعا بأغلبية نواب مجلس 2012 المُبطل في ديوانه وأصدروا فيه بيانا أكدوا فيه أن حكم المحكمة الدستورية منعدم وليس له سند قانوني.

النائب السعدون اعتبر حكم المحكمة الدستورية ببطلان مرسوم حل مجلس 2009 انقلابا على الدستور، ولهذا حينما يقول اليوم إن علينا الذهاب للانتخابات المقبلة وفقا لنفس النظام الانتخابي وليطعن بعد ذلك من يطعن أمام المحكمة الدستورية، فإن في ذلك مخاطرة سياسية لا تقل عن مخاطرة حل مجلس 2009 الذي باركه، ثم عارضه مع الموقعين على البيان الصادر من ديوانه.

السؤال المستحق الآن: هل سيتحمل نواب الأغلبية المُنتفية مسؤولية نقض المحكمة الدستورية قانون الانتخاب؟ وهل سيقبلون بإبطال المجلس المقبل في حال أبطلت المحكمة الدستورية مرسوم حل مجلس 2009 الثاني أو أبطلت قانون الانتخاب وألزمت الحكومة بإعادة الانتخابات؟

من السهل على السياسي أن يقول ما يشاء لكن وحدهم أصحاب العقول يتفكرون فيما يقوله ولا يأخذون حديثه على إطلاقه، فالنائب الذي أكد أن الكويت لن تدفع غرامة إذا ألغت عقد الشراكة مع الداوكيمكال في 2008، ثم فرضت غرفة التحكيم التجارية الدولية مبلغ 2.1 مليار دولار أميركي غرامة على الكويت لإلغائها الصفقة في 2012، هو نفس النائب الذي أكد سلامة إجراءات حل مجلس 2009 في 2011 الذي أبطلته المحكمة الدستورية في 2012، وهو من صادف أن يكون نفس النائب الذي يدعو اليوم لإجراء انتخابات المجلس المقبل وفقا لنفس نظام الانتخاب، وليذهب من يشاء إلى المحكمة الدستورية، فلماذا نعود بعد كل هذا نصدق من أفتى في مسألتين مصيريتين، وأدلى برأي أبطلت الثاني المحكمة الدستورية والأول غرفة التحكيم الدولية، وكبّد خزينة الدولة خسائر لم يكلف نفسه عناء الاعتذار عنها، ثم يأتي اليوم ليقول فلنذهب للمحكمة الدستورية وهو من سبق أن اعتبر حكمها انقلابا على الدستور فقط لأنه لم يأت على هواه.

المنتظر من قمة مكة التي دعا إليها الملك عبدالله بن عبدالعزيز

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

ينتظر العالم العربي الإسلامي ما ستتمخض عنه "قمة مكة المكرمة الاستثنائية" التي دعا إليها أواخر شهر رمضان الجاري الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وتمثل البحرين مفترق طرق بالنسبة إلى هذه القمة، فثمة جهات تطرح فكرة الوساطة الخارجية، كما أن إيران تعتبر إدراج ملف البحرين أمراً مهماً لها كما اتضح من مباحثاتها في العراق وروسيا مع الأوروبيين. (رغم إدانة الجامعة العربية لهذه الخطوة). وينعقد الإجماع على أن البحرينيين ينبغي أن يعالجوا شؤونهم بأنفسهم، فكلما تدخل "طرف ثالث" فشلت المحاولة في تحقيق أهدافها وثمة تجارب عدة فشلت فيها "الأطراف الثالثة" في تحقيق أي شيء، لذلك فهي محاولة محكوم عليها بالفشل.

والسؤال: §هل ستحضر إيران قمة مكة في حالة الرفض المؤكد لطلبها بشأن البحرين. إن إيران حريصة على الاتصال بالسعودية، وهي تبذل المحاولة تلو المحاولة من أجل ذلك، ولكن هل "تبلع" طلبها بشأن البحرين لأنه طلب مرفوض أدانته الجامعة العربية، وعدم مشاركتها يوقعها في العزلة- إسلامياً وعربياً- وذلك لغير مصلحتها. وليأذن لي أستاذنا الكبير جمال خاشقجي أن أختلف معه بشأن مقالته (حان وقت التضامن الإسلامي)- (الحياة: 16 رمضان 1433هـ). فالتضامن الإسلامي الذي دعا إليه الملك فيصل كان لمواجهة الشيوعية أو اليسار الماركسي في "مصر الثورة" التي كانت تحاول نقل تهديدها من اليمن إلى السعودية (أي أنه كان ضد "عروبة ثورية") ولكن دعوة التضامن الإسلامي الذي يدعو إليه الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو في سبيل "عروبة" تقف في وجه النزعات الشعوبية القادمة إلى المنطقة العربية من البر الآسيوي، وذلك بالتحالف مع مصر ورئيسها د. محمد مرسي، وليس ضدها. وإذا كان الملكان السعوديان، الملك فيصل وعبدالله، يفخر كل منهما: "بانتمائه العربي، ولكن يقدم عليه اعتزازه بالإسلام"، فذلك إيمان سعودي مشترك معروف، ولكن الفارق بينهما في التوجّه السياسي، وتلك مسألة لا بد من أخذها في الحسبان. بعد هذا، هناك ملفات عربية وإسلامية عدة تفرض نفسها على قمة مكة المكرمة، من الجانب السياسي:

1- فهناك ما يجري في سورية. وللسعودية موقف محدد معروف منه، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي متفقة مع الرياض ومعها معظم الدول العربية والإسلامية بشأن النظر إلى المسألة السورية.

2- التباطؤ الإسرائيلي المتعمد في حل القضية الفلسطينية، خاصة أن أهلها يبدون استعدادهم للحل، وإقامة الدولتين، وهي فرصة على إسرائيل أن تدرك أنها لن تتكرر ولا يمكن الانتظار إلى ما لا نهاية لتحقيق ذلك الحل.

3- ما يتعرض له مسلمو بورما من اضطهاد على يد دولتهم.

4- ما يتعرض له مسلمو الصين من وضع غير مقبول لا بد من معالجته.

هذه في نظري أهم الملفات السياسية العربية والإسلامية التي لا بد أن تنظر فيها قمة مكة المكرمة. وبعد السياسة، يبقى الفكر، وفي تقديري أنه من غير الجائز أن تعقد قمة إسلامية في مكة دون اهتمام بالجانب الفكري الذي تهم قضاياه العرب والمسلمين. فلدينا مفكرون إسلاميون كبار من طراز الشيخ يوسف القرضاوي والدكتور محمد عمارة، والدكتور محمد سليم العوا، والشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، والدكتور أحمد كمال أبوالمجد والأستاذ زين العابدين الركابي والدكتور رضوان السيد والدكتور مصطفى الفقي وسواهم ممن ينبغي دعوة كلهم أو بعضهم إلى قمة مكة الإسلامية، وطرح المسائل الفكرية التي تهم المسلمين في أيامنا عليهم.

ومن هذه المسائل، في تقديري، التالية:

1- كيف نوفق بين المفهوم المدني والمفهوم الديني للدولة ونتجنب المواجهة بين المفهومين؟ وقد قارب كاتب هذه السطور هذه المسألة في مقالة سابقة.

2- كيف نتجنب "الحرب الأهلية" بين السنّة والشيعة في العالم الإسلامي، خاصة أن هناك قوى دولية تخطط لإذكاء روح الفتنة بين الجانبين، كما أن مؤشرات عدة تشير إلى إمكانية حدوث هذا المحذور، خاصةً إذا تم الخلط بين الدين والسياسة.

3- ما موقفنا- كمسلمين- من مسألة "التحديث" في العالم المعاصر؟ خاصة أن أمماً شرقية- كاليابان والصين وكوريا الجنوبية- تفوقت وتتفوق علينا لأنها سبقتنا إلى استيعاب "التحديث" والاستفادة من المزايا التي يوفرها.

ومسألة "التحديث" متصلة بموضوع "الإصلاح" الذي يعد من الأولويات في سياسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومن القادة المشاركين في قمة مكة الذين يشاركون الملك عبدالله في الاهتمام بموضوع "الإصلاح" الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، الذي بنى كل سياساته وحقق كل إنجازاته لبلاده وشعبه منذ أكثر من عشر سنوات من منطلق "الإصلاح"، وكان يجيب باستمرار: "نحن على خطى الملك المؤسس عبدالعزيز أبرز "إصلاحي" في تاريخ المنطقة.

4- أي قضايا فكرية-إسلامية أخرى يرى المفكرون الإسلاميون أهمية بحثها خدمة للإسلام والمسلمين في هذه الآونة من المتغيرات والمستجدات التي تتطلب التكيف والمواءمة.

***

تلك هي مرئياتي للقمة الإسلامية المقبلة في مكة المكرمة، وبلا شك، فإن الملك عبدالله بن عبدالعزيز ورجاله لديهم تصور خاص لما سوف تكون عليه القمة الإسلامية وما سوف تتمخض عنه.

والمهم أن يتم التزام الدول المشاركة، بالقرارات المتخذة والمتفق عليها، فثمة تجربة بادر إليها الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسعى إليها، وذلك في قمة الكويت عام 2005م، وقد كانت على الصعيد العربي، وفي قمة مكة المنتظرة أواخر رمضان أمامنا عالم إسلامي أوسع ، فكيف نستطيع مواجهة مشاكله وحلها؟ تلك هي المسألة!

*أكاديمي ومفكر من البحرين

الأغلبية الصامتة: «ليش خامرين؟»

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

لماذا السلطة متلكئة و«خامرة» حتى الآن في الذهاب إلى المحكمة الدستورية للطعن في نظام الدوائر الخمس؟ لأنها ليست متيقنة من أن الحشد الذي سيقف ضدها قريبا في هذه القضية متوقف على جماعة الأغلبية المبطلة التي «أكلت نفسها بنفسها»، وما زالت تبحث عن مؤشرات مشجعة من أطراف ليست في جيبها أو جيب المعارضة.

لماذا السلطة متلكئة حتى الآن في الذهاب إلى المحكمة الدستورية للطعن في نظام الدوائر الخمس؟ الجواب في الأسفل.

***

الزيارة الأخيرة للدكتور محمد الفيلي لـ"كشكي" العامر، انتهت قاتمة ومليئة بالحيرة، فمع تسارع الأحداث وتبدل المواقف، تبين لي أنه لا حل لأزمتنا الحالية- أزمة الفراغ الدستوري ومعالجة آثار حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 إلى الحياة- سوى بمعجزة!!

لقد حولت تلك الأزمة بسوء طوية السلطة وتصعيد الأغلبية المبطلة إلى أزمة دوائر انتخابية فقط، وليست عملية عبور آمنة يتم فيها التخلص مع المجلس المأثوم بالفساد والدعوة إلى انتخابات جديدة بأسرع وقت، الأمر الذي سيعزز حالة التطاحن السياسي والتناحر الطائفي والقبلي والاجتماعي التي تجلت في أبشع صورها في انتخابات 2012 المبطلة.

المخارج السليمة للأزمة الحالية التي لخصها الفيلي بصورة فنية تخلو من الرأي السياسي تتمحور في ثلاثة مخارج لا رابع لها: الأول وهو الأسلم دستوريا والأسوأ سياسيا (التعليق من عندي) هو بتعديل قانون الدوائر الانتخابية من خلال مجلس 2009 بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة، والجميع يعرف أن هذا المخرج مستحيل لأن الكل "عايف" ذلك المجلس ومن سيحضره سيجلد سياسيا وشعبيا.

المخرج الثاني هو لجوء الحكومة إلى المحكمة الدستورية للطعن في دستورية قانون الدوائر، وما قد يترتب عليه بعد ذلك من صدور حكم بعدم دستورية القانون وسقوط مجلس 2009 وعودة نظام 25 دائرة، هذا الوضع يمنح الحكومة منفردة فرصة تصميم وفرض القانون الانتخابي الذي يناسب تطلعاتها، والتي لن تبتعد بحكم "العادة" منذ وفاة الشيخ عبدالله السالم عن مهمة تعبيد الطريق لوصول أغلبية حكومية بصامة، هنا يجب التأكيد أن هذا الخيار سليم دستوريا لأن الحكومة تملك حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية إلا أنه كارثي من الناحية السياسية، فأي مصداقية لدى الحكومة في اكتشاف عدم عدالة قانون سبق أن وافقت هي عليه وتم تطبيقه في ثلاثة انتخابات؟! وإذا ما وضعنا البعد الزمني في الاعتبار فسنجد أن الحكومة ستدخل البلد في فراغ دستوري المستفيد الأول منه هو الأغلبية النيابية المبطلة.

المخرج الثالث للأزمة، وهو حالة عكسية للمخرج الأول، أخطر دستوريا وأسلم سياسياً، هو إبقاء الوضع على ما هو عليه، وإجراء الانتخابات وفق الدوائر الخمس بأربعة أصوات وملازمة الصف الأول خلف إمام المسجد والدعوة بصوت عال "يا رب محد يطعن"، وإذا ما أتت أغلبية "عاقلة" فعليها مهمة تعديل قانون الدوائر الحالي قبل صدور حكم المحكمة الدستورية لأن فرضية الطعن من أي مرشح أو ناخب موجودة وقائمة، وهناك من ينتظر الإشارة، هل عرفتم الآن لماذا قلت في البداية إن جلستنا مع الدكتور الفيلي انتهت قاتمة ومليئة بالحيرة؟

نأتي الآن للجواب عن السؤال: لماذا السلطة متلكئة و"خامرة" حتى الآن في الذهاب إلى المحكمة الدستورية للطعن في نظام الدوائر الخمس؟ لأنها ليست متيقنة من أن الحشد الذي سيقف ضدها قريبا في هذه القضية متوقف على جماعة الأغلبية المبطلة التي "أكلت نفسها بنفسها"، وما زالت تبحث عن مؤشرات مشجعة من أطراف ليست في جيبها أو جيب المعارضة، وهذا بالضبط ما لم يحدث لأن من صنع الدوائر الخمس وحرك الشارع أطراف كثيرة لن تتوانى عن تخريب مخطط السلطة من جديد، وحتى اللحظة هذا الموضوع سجال بين مستشاري الخيبة وبعض أصوات العقل، فمن يا ترى سينتصر في النهاية؟

هارولد جيمس

شَفَق اليورو

PROJECT SYNDICATE

لكي نفهم أزمة اليورو، فمن الواضح أننا نحتاج أولاً إلى الإلمام بالاقتصاد، ولكننا نحتاج أيضاً إلى التعرف على التوجهات الثقافية العميقة للمجتمعات الأوروبية.

وما دمنا الآن في أوج موسم العطلات الصيفية فمن المفيد أن ننظر إلى أنشطة وقت الفراغ الترفيهية في أوروبا. عندما يلعب الأوروبيون ويسترخون فإنهم ينتجون نسخة مطابقة من صراعاتهم المالية والاقتصادية. والمسألة الأساسية هنا ليست ماذا يفعلون بالتحديد. بل ان التعرف على الكيفية التي يزاولون بها أنشطتهم -وقبل كل شيء من يقوم بهذه الأنشطة- من شأنه أن يساعدنا في الكشف عن الطبيعة العميقة للصعوبات التي تواجه أوروبا.

في يونيو، قدّمت بطولة كأس الأمم الأوروبية لكرة القدم لعام 2012 نفسها بوصفها قياساً على الاضطرابات المحيطة بالعملة الأوروبية الموحدة. فقد أطلق على الفرق المهزومة وصف الفرق التي "فارقت اليورو". وكان اليونانيون فخورين باجتياز بلادهم لجولة التصفيات والوصول إلى الدور ربع النهائي. وجاءت مباراة الدور قبل النهائي بين إيطاليا وألمانيا لتبشر بالاستعداد الواضح من جانب المستشارة أنجيلا ميركل للإذعان للمطالب الإيطالية بدعم سوق السندات الحكومية. وسرعان ما أطلق على رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي لقب "ماريو الخارق"، ونشرت له الصحافة صورة مركبة تظهره بقصة شعر الموهوك الغريبة التي تميز ماريو بالوتيلي، اللاعب الذي سجل الهدفين الإيطاليين.

ولا تقتصر القياسات على اليورو على أرض الملعب فحسب. ففي مهرجانها السنوي هذا العام، عرضت دار أوبرا ولاية بافاريا في ميونيخ نسخة جديدة من العمل الأوبرالي الرهيب "شفق الآلهة"، وهو العمل الأخير في رباعية ريتشارد فاجنر الأوبرالية "حلقات نيبيلونجن". تمسكت الشخصيات المنكوبة بحصان هزاز في هيئة رمز ذهبي ضخم لليورو. وكانت الخلفية عبارة عن واجهة زجاجية حديثة تناوبت عليها صور لمقر البنك (مع كلمة "الربح" في أضواء ساطعة) ومعبد لأزياء المستهلكين. وكان الحدث الصاخب في نهاية الأوبرا هو الانهيار المالي ودحر المصرفيين الفاسدين.

في هذه النسخة التي قدمها أندرياس كراينبرج من الأوبرا، يقدم اليورو باعتباره النظير المقابل لاستخدام فاجنر للحلقة كرمز للقوة، الأمر الذي يعكس سعياً أوروبياً واسع النطاق وراء نظرية المؤامرة حول ما يُرتكب من أخطاء. لقد أصبحت الحلقة واليورو بمثابة المركز للمحاولات التي يبذلها رجال الأعمال في راينلاند لفرض سيادتهم على أوروبا.

والأمر برمته عبارة عن نوع من المحاكاة الموسيقية الساخرة للرؤية التي قدمها مارتن وولف، وجورج سوروس، وغيرهما لأزمة اليورو: وهي أن أوروبا والعالم محكوم عليهما بالهلاك بسبب السعي الحثيث من جانب ألمانيا لتحقيق فوائض في التصدير. والطريقة التي يقدم بها النقاد المعاصرون الرواية في الصحافة المالية تفترض أن السعي إلى السلطة لا يجدي في النهاية. وعلى المسرح، ينتهي الأمر برمته على الطريقة الألمانية -في جو من الرعب والدمار.

الواقع أن هذا التفسير ليس جديدا. فحتى في القرن التاسع عشر، قدّم الكاتب والناقد الاشتراكي جورج برنارد شو تفسيراً مقنعاً يشرح فيه أن حلقة فاجنر كانت في واقع الأمر مجرد خزعبلات حول صعود وسقوط الرأسمالية. حتى أن فاجنر ذاته كتب رسائل إلى الملك البافاري المجنون لودفيج عن فساد المال (رغم أن مكافآت وأتعاب المصرفيين في ذلك الوقت من غير الممكن أن تقارن بالهبات التي تلقاها فاجنر من الملك). ولعل فكرة الدمار المأساوي النهائي طرأت على ذهنه بينما كان يقاتل في ثورة 1848-1849 في درسدن جنباً إلى جنب مع الزعيم الفوضوي الروسي ميخائيل باكونين. إن هذه الأوبرا ليست مجرد رؤية للمخرج فحسب. فكما هي حال لعبة كرة القدم، يجدر بنا أن نتساءل كيف سيكون أسلوب العرض. على أرض الملعب، كان المعلقون يشيرون دوماً إلى مدى اعتماد الفرق الوطنية الحديثة على مواهب المهاجرين: من شمال أفريقيا إلى فرنسا، ومن بولندا وتركيا إلى ألمانيا، وهلم جرا. إن بالوتيلي ينتمي إلى أسرة غانية؛ والهدف الذي سجلته ألمانيا في هذه المباراة كان بقدم مسعود أوزيل الذي ينتمي إلى الجيل الثالث من أسرة مهاجرة من تركيا.

وعلى نحو مماثل، تعكس الأوبرا مشاكل أوروبا المعاصرة. وبينما تنغمس أوروبا في المهرجانات الموسيقية الصيفية، فعلينا أن نلقي نظرة على الموسيقيين. إن قِلة ضئيلة منهم أوروبيون. وكان المغنيان الرائعان اللذان قاما بدور الأخوين سيجفريد في نسخة ميونيخ من الأوبرا من أميركا الشمالية. لقد تحول الغناء إلى مجرد نسخة أخرى من عملية العولمة، ويبدو أن الأوروبيين يخسرون الأرض هنا أيضا.

قبل جيل واحد، عندما استضافت إيطاليا بطولة كأس العالم لكرة القدم، كانت المباريات تفتتح بصوت مغني التينور الإيطالي العظيم لوتشيانو بافاروتي، الذي أثبت بوضوح ومعه اثنان من الإسبان، خوسيه كاريراس وبلاسيدو دومينجو، "عظماء التينور الثلاثة"، أن الغناء كان أحد مواطن القوة في القارة العجوز. ولكن رائدي التينور اليوم -رولاندو فيلازون، وخوسيه كيورا، وخوان دييجو فلوريز- كلهم من أميركا اللاتينية. والعديد من مغنيات الأوبرا- آنا نيتريبكو، وإلينا جارانسيا، وأنجيلا جيورجيو، ومجدلينا كوزينا، وألكسندرا كورزاك- ترجع أصولهن إلى دول شيوعية سابقة، وبعضهن الآخر من آسيا. والواقع أن الجيل الجديد من المغنين مجرد غيض من فيض من الأصوات الغنائية العالمية. (كانت المغنية الأكثر شعبية وكاريزمية في أوبرا ميونيخ هي الروسية المولد آنا فيروفلانسكي).

ولا يكمن تفسير هذه الحال في التدريب المهني بالمعاهد الموسيقية أو في فُرص اكتساب الخبرة على المسرح. ففي المجالين لا تزال أوروبا تحتل مرتبة عالية بين الدول. وتُعد المسارح الصغيرة الممولة من القطاع العام وسيلة ممتازة يبدأ بها المغنون الشباب حياتهم المهنية، والواقع أن المغنين الشباب يتدفقون من أميركا وروسيا على ألمانيا وإيطاليا.

إن التفسير الأقرب إلى المنطق للانحدار الأوروبي في هذا المجال أكثر وضوحا، ولكنه أيضاً أكثر إثارة للانزعاج. فهو يكمن في مزيج من عولمة المواهب وارتفاع مستويات التعليم خارج أوروبا. فقد أحبط الأوروبيين الشباب بفعل قوة وشدة المنافسة العالمية التي يواجهونها، فتبخر لديهم الدافع وروح المغامرة.

وخارج أوروبا الغربية ظهرت أجيال من المغنين الشباب الذين هم على استعداد لبذل التضحيات اللازمة لتطوير أنفسهم بنجاح. وعلى النقيض من هذا، يشعر الموسيقيون الأوروبيون الشباب ببساطة بالارتياح والرضا عن بذلهم القدر الواجب من الجهد في تنمية قدراتهم. والواقع أن هذا النوع من الفشل قد يتصل بمصير اليورو بقدر ما يتصل بمستقبل الأوبرا الأوروبية.

* أستاذ التاريخ والشؤون الدولية في جامعة برينستون، وأستاذ التاريخ بمعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، وهو مؤلف كتاب "خلق وتدمير القيمة: دورة العولمة".

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

إدواردو كمبانيلا *

أوروبا وأزمة الألسنة

PROJECT SYNDICATE

عندما يعيد التاريخ نفسه، فإن هذا التكرار نادراً ما يكون لطيفا، فاليوم، كما كانت الحال في عهد الاستعمار، يسعى عشرات الآلاف من الشباب الطموح في الدول الواقعة على المحيط الخارجي لأوروبا إلى الفرار من القارة القديمة بحثاً عن فرص أفضل في أميركا، وإفريقيا، وآسيا، ولكن خلافاً لما حدث في الحقبة الاستعمارية، فإن التدفقات البشرية إلى الخارج لا يتم التعويض عنها بتدفقات أخرى إلى الداخل من الموارد الطبيعية أو المعادن الثمينة. لقد تعود المهاجرون الأوروبيون على المساهمة في مجد أوطانهم؛ والآن يساهم خروجهم في انحدار أوروبا.

في محاولة متطرفة لمعالجة نقص فرص العمل في بلاده، حث رئيس الوزراء البرتغالي بيدرو باسوس كويلهو العاطلين عن العمل من الشباب في البلاد أخيراً على الهجرة إلى المستعمرات البرتغالية السابقة، مثل البرازيل أو أنغولا، وفي العام الماضي، وللمرة الأولى منذ عام 1990، أصبحت إسبانيا دولة مصدرة صافية للبشر، مع ذهاب 31% من المهاجرين إلى أميركا الجنوبية، وحتى في الدول التي بلا ماض استعماري، ولكنها تتمتع بتقاليد عريقة في الهجرة مثل أيرلندا، تسارعت وتيرة هجرة العقول إلى أستراليا وأميركا الشمالية.

إن شدة التباطؤ الاقتصادي في أوروبا، وأوجه القصور في تصميم اليورو، وتدابير التقشف المالي غير المدروسة، كل هذا يعمل على تغذية الهجرة، ولكن المحركات الرئيسة ثقافية لا اقتصادية، وإن الدرجة العالية التي تتسم بها أوروبا من التشرذم اللغوي لا تسمح لمنطقة اليورو باستيعاب الأزمة، لذا فإن الناس يتحركون إلى خارج منطقة العملة الموحدة وليس إلى داخلها.

إن تنقل العمالة داخل منطقة عملة موحدة تمثل آلية رئيسة للتسوية للحفاظ على فعالية السياسة النقدية في مواجهة الاختلافات في الصدمات الإقليمية: من الناحية النظرية، ينبغي للعمال من الدول الطرفية المتقلصة في منطقة اليورو أن يتدفقوا إلى القلب المتوسع. وفي الممارسة العملية تعمل حواجز اللغة على تعويق صمام الأمان هذا. وبالتالي فإن دول جنوب أوروبا تفقد أفضل مواهبها، وتناضل دول شمال أوروبا لشغل الوظائف الشاغرة، وتصبح أوروبا بالكامل أكثر فقرا.

إن التشكيلة اللغوية في أوروبا هائلة، وفي منطقة اليورو تتحدث الشعوب المختلفة ثلاث عشرة لغة رسمية تنتمي إلى ستة أفرع مختلفة من مجموعة اللغات الهندو أوروبية- الجرمانية، والسلافية، والأورالية، والرومانسية، والسلتية، واليونانية. أضف إلى هذا كما هائلا من اللهجات الإقليمية، التي قد تصل في إيطاليا وحدها إلى عشرين تقريبا (مع العديد من أشكال التفاوت فيما بينها). وفي العديد من الأقاليم الانفصالية، مثل كاتالونيا في إسبانيا، تشكل هذه اللهجات لغات رسمية بحكم الواقع.

إن الآثار المترتبة على هذا التنوع اللغوي عميقة، فاللغة ليست مجرد وسيلة منتظمة للتواصل، بل إنها أيضاً علامة على الهوية، والثقافة، والكرامة الوطنية، ووفقاً لأغلب الخبراء، فإن العمليات اللغوية تعمل على تشكيل الطريقة التي ينظر بها الناس إلى العالم، والكيفية التي يعيشون بها حياتهم، وفي النهاية عقليتهم.

إن التعبير عن نفس المفهوم بكلمات مختلفة في لغات مختلفة يولد مشاعر مختلفة، والواقع أن عدم اكتراث ألمانيا إزاء الآلام التي لحقت باليونان مكرس في لغتها. ففي اللغة الإنكليزية، والعديد من اللغات الأوروبية الأخرى، يشتق مصطلح التقشف من اللفظة اليونانية "أوستيروس"، والتي تعني القسوة والشدة، في حين لا تعني بالنسبة للألمان أكثر من مجرد خطة ادخار تكنوقراطية.

حتى الآن، حال قصر النظر السياسي والمصالح الوطنية الضيقة دون عمل زعماء أوروبا على صياغة سياسة لغوية مشتركة، ووفقاً لليوروستات، الهيئة المسؤولة عن الإحصاء في الاتحاد الأوروبي، فإن 18% فقط من الناس الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً و34 عاماً يعتبرون أنفسهم من بين من يتقنون لغة أخرى (الإنكليزية عادة)، وتتناقص النسبة بشكل كبير مع التقدم في السن.

في هذه البيئة الأشبه ببرج بابل، تصبح الدعوة التي وجهتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لإنشاء اتحاد سياسي لإنقاذ اليورو بمنزلة تفكير قائم على التمني، حتى في نظر أكثر المسؤولين الأوروبيين صرامة. وسوف تعمل حواجز اللغة على عرقلة الحوار السياسي على مستوى قارة أوروبا وإعاقة تأسيس هوية أوروبية حقيقية. وينبغي لمشاعر المواطنين، وليس إبداع التكنوقراط، أن يكون مصدر الإلهام للوحدة السياسية، ولكن أوروبا لا تزال بعيدة عن بلوغ تلك النقطة: فبعد أكثر من ستين عاماً من التكامل الأوروبي، لم يظهر بعد شعب أوروبي حقا، يتمتع بهوية خاصة ولغة واحدة.

إن المغزى الضمني المنطقي للعملة التي تجمع بين 17 دولة يتلخص في وجود لغة رسمية مشتركة. كان مؤسسو الاتحاد الأوروبي يعتقدون أن لغة مشتركة سوف تنشأ عبر التفاعل الاقتصادي والاجتماعي، ولكنهم كانوا على خطأ، ولكي ينجح زعماء أوروبا في تعزيز قوة اليورو وترسيخ الأسس اللازمة لإقامة الاتحاد السياسي، يتعين عليهم أن يتعهدوا بتنفيذ خطة سريعة وواضحة لدعم التكامل اللغوي.

وبوسع الحكومات من ناحية أخرى أن تقلل من التكاليف السياسية المترتبة على تبني لغة مشتركة- أياً كانت اللغة المختارة- باستخدام لغاتها الوطنية في الشؤون الداخلية. وخلافاً للعملة، فمن السهل أن تتعايش اللغات في منطقة اقتصادية، ويتعين على الدول أن تعزز لغاتها الوطنية ولهجاتها الإقليمية التي تمثل تراثاً ثقافياً لا يقدر بثمن ومصدراً للهوية في عالم متزايد العولمة.

إن تغيير مسار التاريخ الأوروبي يتطلب اتخاذ تدابير جريئة، وبشكل خاص تبني لغة مشتركة، وإلا فإن التاريخ الأوروبي سيظل بمنزلة حلقة مفرغة من التشرذم وجهود التكامل المجهضة.

* باحث من مؤسسة فولبرايت لدى كلية كينيدي للعلوم الحكومة بجامعة هارفارد، وعمل مستشاراً اقتصادياً لمجلس الشيوخ الإيطالي، كما عمل سابقاً كخبير اقتصادي لدى منظمة التجارة العالمية.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»